ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Geopolitical Future of Nineveh Governorate in Northern of Iraq

Nazir Ahmed Hilal Al-Obeidi

Department of Geography - College of Education for Human Sciences - University of Tikrit

Nassif Jassim Aswad Al-Ahbabi

Department of Geography - College of Education for Human Sciences - University of Tikrit

* *Corresponding author: E-mail* : Nadherahmeda@gmail.com

Keywords:
Nineveh
geopolitics
disputed areas
regional powers
local actors

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 15 July 2024
Received in revised form 25 July 2024
Accepted 3 Aug 2024
Final Proofreading 5 Aug 2024
Available online 10 Aug 2024
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Future prospects indicate a change in the morphology of the administrative map of Nineveh Governorate, and that the division of Nineveh Governorate is not new. Before 2003, there was a project to transform Tal Afar into a governorate under the name of Al-Jazeera Governorate. But after 2003, the establishment of new governorates was backed by geopolitical tendencies, and they were demarcated on ethnographic bases, in particular, after the referendum of the Kurdistan Region 2017, where the feeling was awakened among many ethnographers to establish their own provinces at the expense of the Nineveh Province. This includes the project to establish the Nineveh Plain Governorate, the establishment of the Tal Afar Governorate project, the establishment of the Sinjar Governorate project, the scenario of the establishment of the Federal Region of Nineveh, and this decentralization in Nineveh Governorate, which regional authorities want to implement with local representatives.

© 2024 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.31.8.2024.12

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

المستقبل الجيوبولتيكي لمحافظة نينوى شمال العراق

نظير احمد هلال العبيدي/ كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة تكريت
نصيف جاسم أسود الأحبابي/ كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة تكريت

الخلاصة:

تشير الافاق المستقبلية الى تغير مورفولوجية خريطة محافظة نينوى الادارية, وان تقسيم محافظة نينوى ليس بالجديد فقبل العام ٢٠٠٣ كان هناك مشروع تحويل تلعفر الى محافظة تحت مسمى محافظة الجزيرة لكن بعد عام ٢٠٠٣ انشاء المحافظات الجديدة كان تقف ورائه نزعات جيوسياسية ويتم ترسيمها على اسس اثنوغرافية, وعلى وجه الخصوص بعد قيام استفتاء اقليم كردستان ٢٠١٧, حيث ايقظ الشعور لدى العديد من الاثنوغرافيات لأنشاء محافظات خاص بهم على حساب محافظة نينوى, ومنها مشروع

انشاء محافظة سهل نينوى, وانشاء مشروع محافظة تلعفر, وانشاء مشروع محافظة سنجار, وسيناريو انشاء اقليم نينوى الفدرالي, وهذا اللامركزية في محافظة نينوى التي ترغب في تنفيذها جهات اقليمية بفواعل محلية.

كلمات مفتاحية: نينوى – الجيوبوليتيك – المناطق المتنازع عليها – القوى الاقليمية – الفواعل المحلية

المقدمة

شكلت محافظة نينوى اهمية كبيرة في السياسة الدولية والاقليمية والمحلية, والتي تتكون من تسعة اقضية, وتقع في شمال العراق, والتي تمتاز بموارد الاقتصادية العالية, وعلى وجه الخصوص المواد الهايدروكاربونية, والانتاج الزراعي وسيطرتها على طرق التجارة الدولية, ويسكنها اقليات متنوعة من العربية والكردية والتركمانية, الا انها تختلف في معتقداتها الدينية, ورغم كونها جميعها اقليات عراقية الا انها استثمرتها بعض الاحزاب السياسية والقوى الاقليمية لغرض تمرير مخططاتها الجيوبولتيكية في محافظة نينوى, الامر الذي ولد صراع داخل ابناء المحافظة, ومطالبة قسم منهم بأنشاء محافظات خاصة بهم وقسم رافض لهذه المحافظات ومؤيد لأنشاء فدرالية في نينوى.

أ- مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بالأسئلة الأَتية:

١- ما هي التغيرات المورفولوجية في خريطة محافظة نينوى الادارية؟

٢- ما هي الاقليات التي تطالب بأنشاء محافظات خاصة بها في نينوى؟

٣- ما هي القوى الاقليمية التي تقف وراء مشاريع تقسيم محافظة نينوى؟

ب- فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث بالإجابات الأَتية:

١- تتمثل هذه التغيرات بأنشاء محافظة جديدة وتجزأت محافظة نينوى.

٢- يعد اليزيدية والشبك والمسيح والتركمان من اهم الاقليات التي تطالب بأنشاء محافظات مستقلة لهم.

٣- تعد تركيا وايران من اهم القوى الاقليمية التي تقف وراء مشاريع تقسيم محافظة نينوى.

ت- أَهمية البحث

تمثل أَهمية البحث بالاتي:

١- لم تحظ محافظة نينوى بدراسة جيوسياسية وافية مقارنة ببقية المحافظات الاخرى من العراق.

٢- ولكون هذه المحافظة بمثابة قلب حيوي للعراق اذ ان استيلاء دول اقليمية عليها يعبر عن ضعف سيادة الدول, ويؤدي الى تفكيك اللحمة الوطنية فيها.

٣- ابرز دور القوى الاقليمية التي لها نفوذ في محافظة نينوى.

ث- هدف البحث

تتمثل اهدف البحث بالاتي:

١- تسليط الضوء على اهم المتغيرات الجيوبولتيكية التي طرأت على محافظة نينوى بعد عام ٢٠١٤.

٢- يحاول البحث الكشف عن دور القوى الإقليمية في الصراع الدائر في نينوى.

٣- التعرف على ملامح خريطة محافظة نينوى المستقبلية.

ج- حدود منطقة الدراسة

تتمثل حدود منطقة الدراسة بمحافظة نينوى شمال العراق وتشغل موقعاً فلكياً بين دائرتي عرض(٣٥ْ٠َ٠ً - ٣٧ْ٠َ٥ً) شمالاً, وخطي طول(٤٤ْ١٠َ٠ً - ٤١ْ١٥َ٠ً) شرقاً, اما موقعها الجغرافي فيحدها من الشمال محافظة دهوك واربيل, اما من الشرق فتحدها محافظة اربيل وصلاح الدين, ومن الجنوب الشرقي محافظة كركوك, اما من الجنوب فتحدها محافظة الانبار, ومن الغرب سوريا. ينظر الخريطة(١). أَمَّا الحدود الزمانية فتتمثل بالمدة ما بعد عام ٢٠١٤ للتعرف على المتغيّرات السياسية الإقليمية والداخلية التي طرأت على العراق وأَثارها على عمل محافظة نينوى خلال هذه المدة الزمنية.

خريطة(١) موقع منطقة الدراسة من العراق ودول الجوار

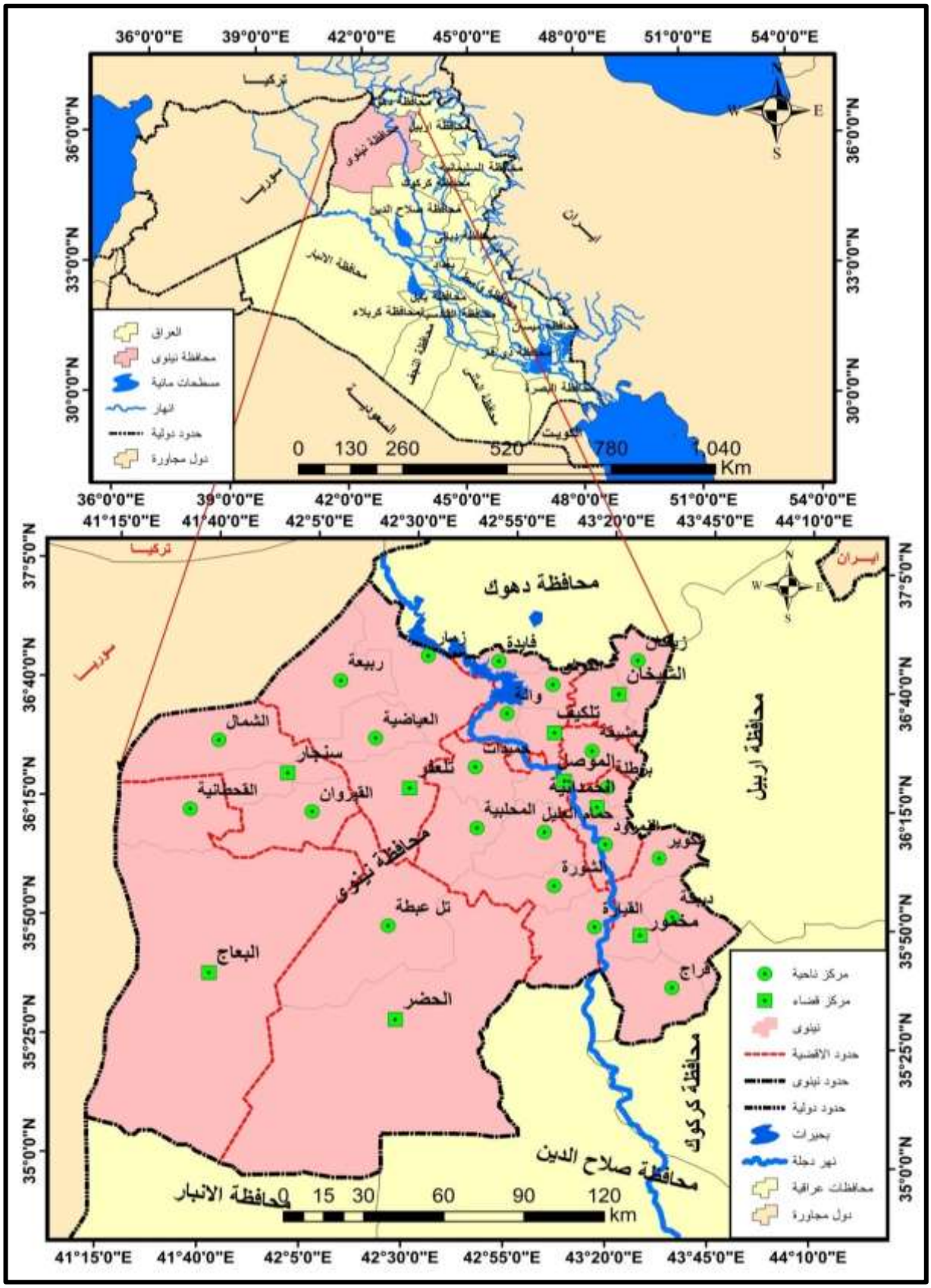

المصدر: بالإعتماد على خريطة العراق الادارية بمقياس ١:١٠٠٠٠٠٠, ومخرجات برنامج arc gis10.7.

ح- منهجية الدراسة

(اعتمدت الدراسة على مناهج متعددة منها المنهج التحليلي والذي تم من خلاله تحليل عناصر الجغرافية بمفهومها الواسع والذي يشمل الانسان والمكان واوجه التفاعل بينهم, والذي اشتمل في دراستنا على الخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية لمحافظة نينوى, والذي تم من خلاله تحليل كل عنصر من العناصر انفة الذكر طبقاً للتحليل الجيوسياسي الذي يهدف الى ابراز الحاسة السياسية للمكان، وكذلك اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي للتعرف على المتغيّرات التي طرأت على منطقة الدراسة خلال العقود الماضية, فضلاً عن المنهج الوصفي من خلال تحليل الواقع الراهن لمحافظة نينوى, وكذلك المنهج الاقليمي الذي تم من خلاله دراسة جغرافية منطقة الدراسة.)

خ- هيكلية البحث

(تم تقسيم الدراسة إلى محورين أضافةً إلى الاطار النظري, وهي كالاتي:

- المحور الاول: جيوبوليتيك تغيير خريطة محافظة نينوى الادارية
- المحور الثاني: جيوبوليتيك تحويل محافظة نينوى لإقليم فدرالي
- الاستنتاجات
- المقترحات

- المحور الاول: جيوبوليتيك تغيير خريطة محافظة نينوى الادارية

١-١: مشروع انشاء محافظة سهل نينوى

تعد منطقة سهل نينوى شمال العراق منطقة تمركز مسيحي في العراق بأقضيتها الثلاثة(الحمدانية – الشيخان – تلكيف), ويعد سهل نينوى الموطن التاريخي للمسيح في العراق وفيه تواجد مكثف لهم حتى غزو داعش الارهابي للمحافظة ٢٠١٤, اذ قبل غزو داعش الارهابي تحول سهل نينوى الى نقطة تجمع لمسيحي العراق بعد فرارهم من المناطق الساخنة في جنوب ووسط العراق كونها المنطقة الوحيدة في العراق ذات الغالبية المسيحية, فضلاً عن كونها منطقة محاطه بالتضاريس حيث توفر لهم حماية طبيعية فضلاً عن الظروف الطبيعية الملائمة للزراعة هناك.[١] وبعد عام ٢٠٠٣ قدم سياسيون من سهل نينوى خطة لأنشاء محافظة في هذا السهل باستخدام الاطار التشريعي والسياسي لما بعد عام ٢٠٠٣ كأساس للحكم الذاتي المحلي, وفقاً للمادة(١٢٥) من الدستور العراقي التي نصت قانونياً على الحقوق الادارية والسياسية للأعراق المختلفة في العراق, لكن التوسع الجيوامني لحكومة اقليم كردستان على هذه المناطق عن طريق جهاز عسكرية قمعي – قومي حيث عدت سهل نينوى محل نزاع بناءً على متطلبات احادية

الجانب من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني, حيث تعرض زعماء وناشطون وشخصيات للتصفية الجسدية نتيجة معارضتها لوجود حكومة اقليم كردستان في سهل نينوى, ووضعت هذه المناطق ضمن المناطق المتنازع عليها بالرغم من كون الكرد اقلية فيها وهذا الممارسات للكرد جاءت برغبة امريكية.[٢]

ومنذ العام ٢٠٠٣ تعرض المسيحيون في محافظة نينوى للعديد من الهجمات الارهابية منها ضرب دير الراهبات والكنيسة الطاهرة في مدينة الموصل عام ٢٠٠٤, وفي عام ٢٠٠٨ صعدت وتيرة الضربات ضد المسيح في محافظة نينوى ومنها ضرب كنيسة دير ماربولس وكنيسة مريم العذراء ودير الراهبات كاترينيات ودير الراهبات بنات مريم في الموصل.[٣] واستمر التعرض للمسيحين حتى دخول داعش الارهابي لمحافظة نينوى حيث فجر جميع الاديرة والكنائس في مناطق سيطرته باستثناء المحاذية لإقليم كردستان.

وفي عام ٢٠١٢ طرح مجلس الوزراء تشكيل لجنة تتولى دراسة مقترح تشكيل اقسام بلدية واستحداث وحدة ادارية في سهل نينوى, وتشكلت اللجنة بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم(١٦٦) لسنة ٢٠١٢ الذي اتخذ في الجلسة الاعتيادية الثالثة والعشرين المنعقدة في محافظة نينوى بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٩, وصدر امراً ديوانياً بهذه الشأن رقم (٦١) لسنة ٢٠١٢ حيث يترأس اللجنة مدير عام الدائرة القانونية في الامانة العامة لمجلس الوزراء وعضوية ممثلين في وزارات البلديات والاشغال العامة، والدولة لشؤون المحافظات ومستشار محافظ نينوى لشؤون المكونات, ومعاون مدير من ديوان أوقاف المسيحيين والديانات الاخرى, وبين أن اللجنة ترفع توصياتها ونتائج اعمالها الى الامانة العامة لمجلس الوزراء لاتخاذ الاجراءات المناسبة.[٤] ويرى العرب السنة الذين مثلهم اسامة النجيفي ان انشاء اقليم نينوى وتحويل أقضيتها الى محافظات يقارب عددها من ٦ الى ٨ محافظات هو الحل الامثل, بينما حكومة اقليم كردستان تريد انشاء محافظة سنجار وتلعفر ومخمور وسهل نينوى وضمها اليها, وعلى وجه الخصوص بعد انضمام العديد من القيادات المسيحية للحزب الديمقراطي الكردستاني واقناعهم بانهم ستوفر لهم حكومة اقليم كردستان جميع حقوقهم والحماية الكاملة والمناصب الإدارية, في حين هناك اطراف في بغداد تريد انشاء محافظة تلعفر وسهل نينوى بشكل مستقل عن محافظة نينوى لزيادة نفوذ احزاب معينة كون هذه المحافظات سيكون زمام الامور بيد الشبك والتركمان وعلى وجه الخصوص بعد انخراطهم في الحشد الشعبي.[٥]

وبالرغم من كل هذا العنف الذي تعرض له المسيحيين الا انهم عبروا عن رفضهم لأنشاء محافظة مسيحية في نينوى واعتبروا هذا المشروع اسرائيلي يسعى الى تقسيم العراق بذريعة انشاء محافظة مسيحية لان هذه المحافظة ستكون بين السندان والمطرقة اي نزاع بين حكومة اقليم كردستان وحكومة بغداد.[٦] فضلاً عن ذلك هناك خلاف بين القيادات المسيحية حول انشاء محافظة للأقليات في سهل نينوى كون الامر يتطلب موافقة حكومة اقليم كردستان وحكومة بغداد وان المسيح يطالبون بأن تكون هذه المحافظة

تحت حماية دولية وشرطة محلية, ويرى المسيح ان نجاح الحكم في محافظة سهل نينوى الجديدة لاينجح الا اذ كان حكم علماني يعزل الدين عن السياسة.[٧] ويتخوف المسيح من انشاء محافظة مسيحية في سهل نينوى حيث يشاركهم فيها الشبك الذين ينضون في قوات الحشد الشعبي ويحضون بدعم اقليمي قوي فضلاً عن كونهم اكراد من منظور حكومة اقليم كردستان القومي, وعلى وجه الخصوص بعد استيلاء الشبك على اغلب المناصب في سهل نينوى وشراء الاراضي الامر الذي جعل المسيح يشعرون بتهديد وجودهم في سهل نينوى.[٨]

توقف المسيح عن دعم انشاء محافظة مسيحية على خلفية سيطرة الكرد الشبك على القرار السياسي والعسكري هناك حيث انقسم الشبك الى معسكرين معسكر يؤيد اقامة محافظة في سهل نينوى للأقليات وترتبط ببغداد ومثل هذا المعسكر النائب عن تحالف الفتح قبل وفاته(حنين قدو) في عام ٢٠٢٠, اما المعسكر الثاني فمثلة النائب ملا سليم عن الحزب الديمقراطي الكردستاني والذي يدعوا لأنشاء محافظة سهل نينوى على ان تكون مرتبطة بإقليم كردستان العراق, ويتمسك الحشد الشعبي بقوة في سهل نينوى كونه يمثل احد مناطق اطلاق الصواريخ على المصالح الامريكية في اربيل بالرغم من ان الحكومة في بغداد تدعوا لإخراج الحشد من سهل نينوى واستبدله بالجيش العراقي, فضلاً عن ذلك لم يتجاوز من عاد من المسيح الى سهل نينوى ٣٠% في حين عاد اغلبية الشبك واليزيدية اما العرب السنة فلم يعود اغلبهم ومن عاد منهم هي عوائل من دون رجال, وتسيطر فصائل الشبك العسكرية على المناطق الاستراتيجية في سهل نينوى وعلى وجه الخصوص الطرق التجارية بين اربيل وسهل نينوى لغرض الحصول على المال وكل هذا يحدث دون علم حكومة بغداد.[٩] فضلاً عن ذلك هناك صعوبات تواجه انشاء محافظة او اقليم في سهل نينوى منها ان العديد من المسيحين تبوئوا مناصب في حكومة اقليم كردستان وهم يسعون لاقناع المسيحين في الاقضية الثلاثة فضلاً عن ناحية بعشيقة لانضمام هذه المحافظة لإقليم كردستان وتحت مضلة الحزب الديمقراطي الكردستاني, ومن الصعوبات ايضاً ان اقليم سهل نينوى يفتقر للموارد الاقتصادية على عكس بقية اجزاء نينوى, وان انشاء محافظة للأقليات في سهل نينوى تحت حماية دولية سيكون بمثابة سجن لهم وتترتب عليه امور اقتصادية, او قد تتحول هذه المحافظة الى منطقة صراع داخلي سياسي واداري بين الشبك والمسيح ومن ثم لايتدخل المجتمع الدولي في الموضوع وتقتصر حمايته على اطراف المحافظة.[١٠] فضلاً عن ذلك كانت هناك العديد من الشكاوى السابقة من قبل المسحيين بشأن استيلاء حكومة إقليم كردستان على أراضيهم والمضايقات التي يتعرضون لها، واستياء اليزيديين من وضعهم تحت خانة الأكراد لأسباب سياسية, فضلاً عن ذلك تخشى الاقليات في سهل نينوى من الاعتماد على قوات البيشمركة منذ انسحابها من سنجار وتلكيف والحمدانية امام تقدم داعش الارهابي ٢٠١٤, إلا أن المعاملة الحسنة والإيجابية للاقليات من قبل حكومة إقليم كردستان ساهمت في تقبلهم لها.[١١]

ويرى المسيح ان انشاء محافظة في سهل نينوى سيزيد من حدة الصراع بين حكومة اربيل وبغداد, وان الطرفان لايريدان سواء الاستيلاء على اراضي المسيح هناك, وان انشاء محافظة في سهل نينوى هو التخلص من قرارات الاغلبية كون هذه الاقليات ليس لديها اي قرار في ظل هذه الاغلبية العربية او الكردية, لكن في الوقت نفسة نمو هذه المحافظة اقتصادياً مرتبط بعلاقتها مع بقية الوحدات الادارية ذات الغالبية العربية في نينوى كونها تضم ثقل سكاني استهلاكي يزيد فيه العرض والطلب, لذا ان انشاء اقليم فدرالي خاص بنينوى يضم مجموع محافظات افضل من تقسيمها حيث يعطيها قوة افضل في المفاوضات ونيل استحقاقاتها في بغداد وهذا المشروع يتبناه سياسيون من العرب السنة في محافظة نينوى, لكن الاقليات تتخوف من هيمنة السنة على القرار في هذا الاقليم كونهم الاغلبية.[١٢] وهذا يعني ان انشاء محافظة سهل نينوى بالأقضية الثلاثة(تلكيف – الشيخان – الحمدانية) فضلاً عن ناحية بعشيقة, ينظر خريطة(٢) سيجعلها محور صراع بين حكومة اقليم كردستان وبغداد نظراً لكون سكانها منقسمون بين الولاء لهاتين الحكومتين, فضلاً عن الصراع المسيحي الشبكي في هذا السهل, وان انضمامهم لأي الاطراف سيجعلهم رهن قرار الاغلبية وفي هذه الحالة لا جدوى من استقلالهم عن نينوى والحكم السني, لكن بقائهم ضمن اقليم نينوى الفدرالي افضل لنيل استحقاقاتهم.

خريطة(٢)محافظة سهل نينوى المقترحة

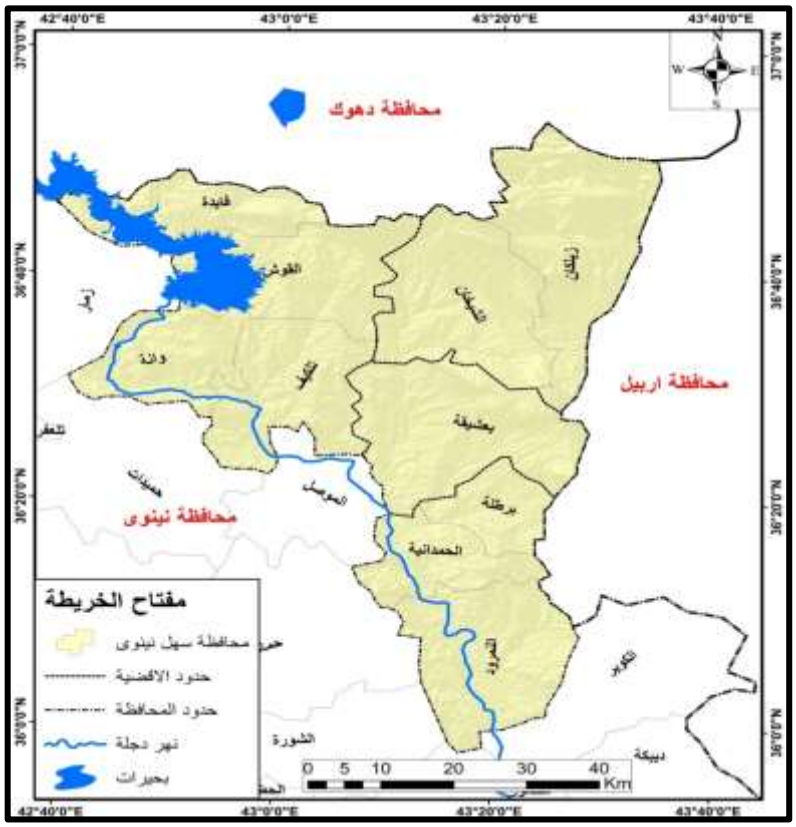

المصدر: بالاعتماد على خريطة محافظة نينوى الادارية بمقياس ١:٥٠٠٠٠٠, ومخرجات برنامج ARC GIS10.7.

١-٢: مشروع انشاء محافظة تلعفر

ان اصول فكرة انفصال تلعفر ادارياً عن نينوى تحت مسمى محافظة الجزيرة هي ليست جديدة حيث تم طرحها عام ١٩٤١ وكررت في عام ١٩٧٧ ونوقشت في ٢٠٠٢, الا انها لم ترى النور لأسباب مختلفة وفي ٢٠٠٨- ٢٠٠٩خرجت مظاهرات وكثرت السجالات من اجل الغرض ذاته.[١٣] ووفقاً لأحكام المادتين(٦١/ البند الاول) والمادة(٨٠/البند الثاني) وافق مجلس الوزراء في عام ٢٠١٤ على استحداث محافظة تلعفر بناءً على رغبة اهالي القضاء, وقد تم اعداد قانون مشروع استحداث محافظة تلعفر العراقية متضمناً اربعة مواد لاستحداث محافظة يكون مركزها تلعفر وتتبعها هذه النواحي بعد تحويلها لأقضية وهي(مركز قضاء تلعفر – ناحية ربيعة – ناحية زمار – ناحية العياضية) وان تتحول بعض القرى الى نواحي وهي (عوينات – ابو ماريا – تل موس – البرغلية – سبريج), وجاءت اسباب تحويل القضاء الى محافظة لتوفر به مقومات جغرافية كونه اكبر الاقضية من حيث الكثافة السكانية, فضلاً عن كون القضاء عانى من الحرمان واستهدافه من قبل الارهاب القادم من خارج الحدود.[١٤] لكن تم تسويف هذا الموضوع كون انشاء محافظة على اساس عرقي له أبعاد جيوسياسية الامر الذي رفع الاصوات المطالبة بتحويل اقضية اخرى الى محافظات كقضاء سنجار والفلوجة وسهل نينوى والشطرة والفاو, فضلاً عن رفض محافظ نينوى اثيل النجيفي لهذا القرار الصادر من مجلس الوزراء كونه مخالف لبعض مواد الدستور العراقي, حيث وافق مجلس محافظة نينوى فيما بعد على استحداث محافظة تلعفر بشرط تحويل محافظة نينوى الى اقليم وجعل محافظة تلعفر جزء من هذا الاقليم وهذا القرار ايضاً فيه مخالفة دستورية وبنص المادة الثانية من قانون المحافظات رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨، فضلاً عن مخالفته للشروط والضوابط الواردة في قانون الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨.[١٥]

وفي عام ٢٠٢٠ عاد نواب عن الجبهة التركمانية بجمع تواقيع اعضاء برلمان لاستحصال موافقة مجلس النواب العراقي بتحويل قضاء تلعفر الى محافظة, لكن نواب المكون العربي عارضوا هذا المشروع اذ يرون بأن المطالب جاءت لغرض مكاسب انتخابية, فضلاً عن ذلك هناك دوافع اقليمية وراء هذا المشروع, وعارض العرب المشروع كون قوى الحشد في تلعفر اغلبها من المكون التركماني, وان التركمان السنة والعرب ما يزال بعضهم نازح ولم يعود لقضاء تلعفر, فضلاً عن ذلك ان جميع اموال اعادة الاعمار صرفت داخل القضاء ولم تصل بقية الوحدات الادارية التي يقطنها العرب.[١٦] ويقف المكون الكردي ضد انشاء محافظة تلعفر كونها تشكل خطر على اقليم كردستان الا ان الحقيقة عكس ذلك فالإقليم يعتبرها منطقة متنازع عليها, فضلاً عن ذلك يرى العرب استقلال قضاء تلعفر بانه عمل سياسي الغاية انشاء حيز جغرافي يرسم هوية التركمان المفقودة في نظرهم, ويبرر التركمان مطالبهم بأنشاء محافظة تركمانية في تلعفر نتيجة لإهمال المشاريع الخدمية من قبل الحكومة المحلية على حد قولهم, لكن الفكرة لها بعد جيوسياسي يحركها المكون التركماني لتحقيق مكاسب سياسية وخدمية لصالح المكون والقضاء

على الرغم من انهم لم يصرحوا بذلك, ان تحول قضاء تلعفر الى محافظة يعني اعطاء ميزانية خاصة بها لاستحداث المشاريع الخدمية, بالإضافة ان غالبية مجلس المحافظة سيكون من المكون التركماني بحكم الاغلبية السكانية وهذا ما يصبوا اليه ويتطلع له هذا المكون.[١٧] ينظر خريطة(٣).

يعد قضاء تلعفر مثار صراع وجدل محتدم تتدخل فيه أطراف خارج الحدود العراقية, وعلى وجه الخصوص ايران الساعية الى تأمين الوصول الى سوريا عبر تلعفر, وتركيا التي تريد اعادة المجد العثماني بأفكار جيوبولتيكية توسعية, وان هذا الصراع التركي الايراني في تلعفر ادواته هي التنوع الاثنوغرافي الموجود في تلعفر فأيران تريد موطئ قدم لها في تلعفر بذريعة الدفاع عن الشيعة في تلعفر, اما تركيا فذريعتها الدفاع عن التركمان في تلعفر, وولد هذا التنافس انقسام تركماني في تلعفر بين شيعة التركمان وسنتهم والولاءات المختلفة من جانبيهما, وهذا بحد ذاته يشعل صراعاً محتدماً داخل القضاء ويسهل عملية التدخل الجانب التركي والايراني, وتتخوف تركيا من الوجود الايراني في تلعفر كون تلعفر تبعد ٦٠كم عن الحدود التركية, فضلاً عن المنطقة متاخمة للحدود السورية وهذا ما يمنح ايران مرونة في نقل الاسلحة الى سوريا.[١٨]

وهذا يعني ان سيطرت حلفاء ايران على محافظة تلعفر الجديدة سيعمل على زيادة النفوذ الايراني, وعلى وجه الخصوص في ظل امتداد تلعفر الجيوسياسي مع سوريا بدواعي مذهبية, اما في حالة سيطرة حلفاء تركيا على قضاء تلعفر سيعمل على زيادة النفوذ التركي فيها بدواعي قومية, لذا من الصعب ان يرى هذا المشروع النور في ظل معارضة العرب السنة له اذ يرون ان الوقت غير ملائم في الوقت الحالي كونهم نازحون خارج القضاء كالبمتيوت والجحيش والجبور وان التركمان هم المسيطرون سياسياً وعسكرياً وتقتصر سيطرة العرب من قبيلة شمر على ناحية ربيعة الاستراتيجية حيث يملكون ممثلين لهم في البرلمان العراقي ويملكون حشود عسكرية وهم بوضع جيد بالمقارنة مع بقية العرب الذين هجروا من ناحية زمار والعياضية ومركز قضاء تلعفر.

خريطة(٣)

محافظة تلعفر المقترحة

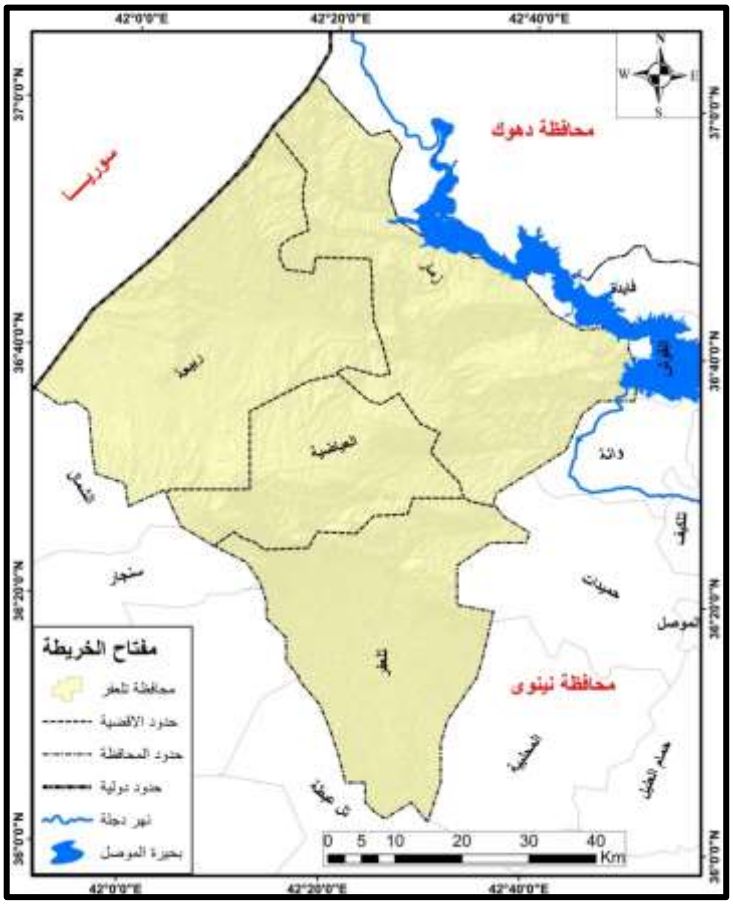

المصدر: بالاعتماد على خريطة محافظة نينوى الادارية بمقياس ١:٥٠٠٠٠٠, ومخرجات برنامج ARC GIS10.7.

لذا يعارض ممثلو العرب مشروع المحافظة في الوقت الحالي, اما الكرد فوجودهم مقتصر على ناحية زمار, وعلى وجه الخصوص من عشائر الجرجرية, ويملكون ممثلين عنهم في البرلمان العراقي وايضاً يعارضون تحويل قضاء تلعفر لمحافظة بذريعة الوقت غير مناسب لكن الحقيقة عكس ذلك حيث انشاء محافظة في تلعفر سيفشل انشاء محافظة سنجار القريبة جداً منها ويقطع امتدادها الجيوسياسي مع اقليم كردستان, وعلى وجه الخصوص في حالة ادارة هذه المحافظة من قبل حلفاء ايران او تركيا, فالمحافظة المزمع انشائها هي محل صراع اقليمي تركي – ايراني ومحلي يتمثل بعدم رغبة بعض مكونات هذه المحافظة في انشائها.

١-٣: مشروع انشاء محافظة سنجار

بعد تحرير محافظة نينوى من داعش الارهابي كانت هناك رغبة شعبية كبيرة لتحويل قضاء سنجار الى محافظة لدى سكان القضاء من اليزيدين بهدف الحصول على مكاسب اقتصادية تمكنهم من اعادة

اعمار هذه المحافظة, وهذه الفكرة حظيت بقبول من القيادات الكردية في الحزب الديمقراطي الكردستاني الا ان هذه الفكرة لم تحظى بالقبول من الحكومة الاتحادية ولا من قبل حكومة نينوى المحلية في حين يرى البعض ان دعم حكومة اقليم كردستان لتحويل قضاء سنجار الى محافظة بهدف ان تكون محافظة تحت وصاية الاكراد, وان مدينة سنجار هي اصلاً من المناطق المتنازع عليها بين اربيل وبغداد ضمن المادة ١٤٠ في الدستور العراقي التي لم تحل الى الان كما ان رفض الحكومة الاتحادية من اقامة محافظة سنجار في الوقت الراهن امر مستبعد لعدم توفر المناخ السياسي والبيئة الجغرافية التي تلائم مثل هكذا مشروع لوجود عدة عقبات تقف بوجه هذا المشروع اهمها الجانب الامني. [١٩]

فضلاً عن ذلك يمنع العرب من العودة الى سنجار وعلى وجه الخصوص مركز القضاء ولم يعود منهم الا القليل الى قرى ناحية القيروان التابعة لقضاء سنجار وهم الان يقطون في مدينة الموصل والمحافظات المجاورة كصلاح الدين وكركوك واقليم كردستان, وفجرت بيوتهم في سنجار فضلاً عن ذلك يتخوفون من جماعات ايزيدية تتوعدهم بالانتقام في حال عودتهم.[٢٠] ويواجه مشروع تحويل قضاء سنجار الى محافظة تحديات رئيسية منها معارضة العرب السنة له اذ يعتبروا هذه المشاريع غايتها تقسيم محافظة نينوى لذا سيعارضون هذا المشروع في البرلمان الذي يحتاج لموافقة العرب السنة, وان تحويل هذا القضاء الى محافظة يعني استحصال تخصيصات مالية من الحكومة الاتحادية لغرض بناء البنية التحتية واستعادة الخدمات, وتشجيع المستثمرين داخل العراق.[٢١]

من غير المتوقع نجاح مشروع محافظة سنجار في الوقت الحالي كونها منطقة صراع نفوذ اقليمي بأدوات محلية حيث ينقسم المجتمع اليزيدية الى قسمين قسم موالي الى الحكومة الاتحادية وحليف لحزب العمال الكردستاني وايران التي تتمثل في وحدات مقاومة سنجار(اليبشة), والثانية تتمثل بوحدات حماية ايزيدخان التابعة لحكومة اقليم كردستان, وهذه الفصائل شقت المجتمع اليزيدي في سنجار وادت الى ضعف سيطرة الحكومة المركزية في بغداد.[٢٢] وهذا ما عبر عنه خيري علي ابراهيم مدير فرع سنجار للمنظمة الايزيدية للتوثيق"" نعارض عودة العرب الى سنجار ونسعى الى انشاء محافظة مستقلة, لكننا نخشى صراع الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان حول هذه المحافظة اذ لايرغب البعض من اليزيدين وجود حكومة اقليم كردستان في هذه المحافظة بعد تسليم القضاء لداعش الارهابي في حين هناك قسم يؤيد وجود حكومة اقليم كردستان في القضاء, فضلاً عن ذلك هناك تهديد مستقبلي في حالة انشاء هذه المحافظة فوجود حزب العمال الكردستاني في جبل سنجار يشكل تهديد لهذه المحافظة اذ يسعى للسيطرة عليها وربما سحب يد اهلها عن ادارتها وهذا الامر سيزيد حدة الصراع الداخلي مستقبلاً بين اليزيدين, وعلى وجه الخصوص بعد مساهمة هذا الحزب في تحرير القضاء, لكننا نرغب بان نكون محافظة مستقل.[٢٣]

اما وجهة النظر العربية فجاءت على لسان شيخ قبيلة البمتيوت العربية في سنجار حيث قال"" نحن نعارض تحويل قضاء سنجار لمحافظة كون الوحدات الادارية الثلاثة التي تشكل نواة المحافظة يسيطر عليها الكرد اليزيدين المدعومين من الحزب الديمقراطي الكردستاني, وعسكرياً يتقاسم النفوذ عليها فصائل عسكرية البعض منها يتبع حكومة اقليم كردستان والثاني يتبع هيئة الحشد الشعبي في بغداد لكن هذا الفصائل غير منضبطة وتنظر للعرب على انهم ارهابيين وتمنعنا من العودة الى منازلنا والبعض منهم يقطن في منازلنا ويستولي على اراضينا, فكيف نثق به كشريك لإدارة المحافظة الجديدة, علمن ان بعض الفصائل اليزيدية ادخلت حزب العمال الكردستاني الذي يضم في صفوفه مقاتلين اتراك وسوريين الى ارض سنجار, وفي ٢٠٢٣/٤/٢٨ سعت الحكومة الاتحادية الى ارجاع العوائل العربية الى قضاء سنجار بعد التدقيق الامني لكن اليزيدية عاضوا على عودتنا وهدموا العديد من البيوت العربية التي كان يقطنونها عندما سمعوا بعودتنا اليها بالرغم من ان الجيش العراقي(قيادة عمليات غرب نينوى) وفر لنا الحماية الكاملة لسبل العودة, وفي النهاية مشروع محافظة سنجار هو مشروع كردي بامتياز ونحن بالضد منه ونؤمن ببقاء محافظة نينوى موحدة باختلاف الوانها"".[٢٤]

وهذا يعني ان مشروع محافظة سنجار يتطلب عودة القبائل العربية للقضاء واخراج حزب العمال الكردستاني من القضاء بالكامل, ودمج مقاتلي الفصائل اليزيدية في المؤسسة العسكرية وابعادهم عن الولاءات الحزبية, فضلاً عن القبائل العربية يتطلب دمجهم في المؤسسة العسكرية وتوزيع المناصب بالوحدات الادارية الثلاثة (مركز قضاء سنجار – ناحية الشمال – ناحية القيروان), ينظر خريطة(٤), دون اقصاء او تهميش اي مكون, ومع هذا يبقى الصراع بين المركز واقليم كردستان على هذا القضاء كونه احد نقاط الترانزيت لطريق الحرير مستقبلاً ونقطة ارتباط جيوسياسي بين اكراد العراق وسوريا وعامل مهم في تأسيس الدولة الكردية, وان مساعي الاكراد لن تنجح في انشاء محافظة سنجار كون مشروع انشاء محافظة تلعفر له تأييد اكثر وتفوق سنجار من حيث عدد السكان والقرى والوحدات الادارية وانشاء يعزل ارتباط سنجار بإقليم كردستان, فضلاً عن ذلك عدم وجود رغبة اقليمية في انشاء هذه المحافظة, وعلى وجه الخصوص من تركيا وايران.[٢٥]

٢- مشروع اقليم نينوى

تعرف اللامركزية الادارية بانها توزيع الوظائف الادارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية منتخبة ترأس الاقاليم او الولايات في بقية اجزاء الدولة, بحيث تكون هذه الهيئات في ممارستها لوظيفتها الادارية تحت اشراف ورقابة الحكومة المركزية.[٢٦] ومنذ تأسيس الدولة العراقية في مطلع عشرينيات القرن العشرين اعتمدت على نظام المركزية في الادارة, اذ كانت القرارات والصلاحيات تصدر من العاصمة بالرغم من صدور قوانين تدعوا منح المزيد من الصلاحيات للإدارات المحلية بهدف التنمية المكانية كون الادارات المحلية هي اعلم بحاجة مواطنيها, وتتبع سلم الاولوية لإقامة المشاريع

التنموية, والابتعاد جهد الامكان عن الادارة المركزية, لعدم وجود رؤية سياسية حقيقية لإدارة الاقاليم بصورة جيدة.[٢٧] ان اللامركزية التي تقضي بتقسيم الدولة الى اقاليم او ولايات فدرالية ترتبط بالحكومة المركزية كما هو في الولايات المتحدة الامريكية واستراليا وكندا.

خريطة(٤)محافظة سنجار المقترحة

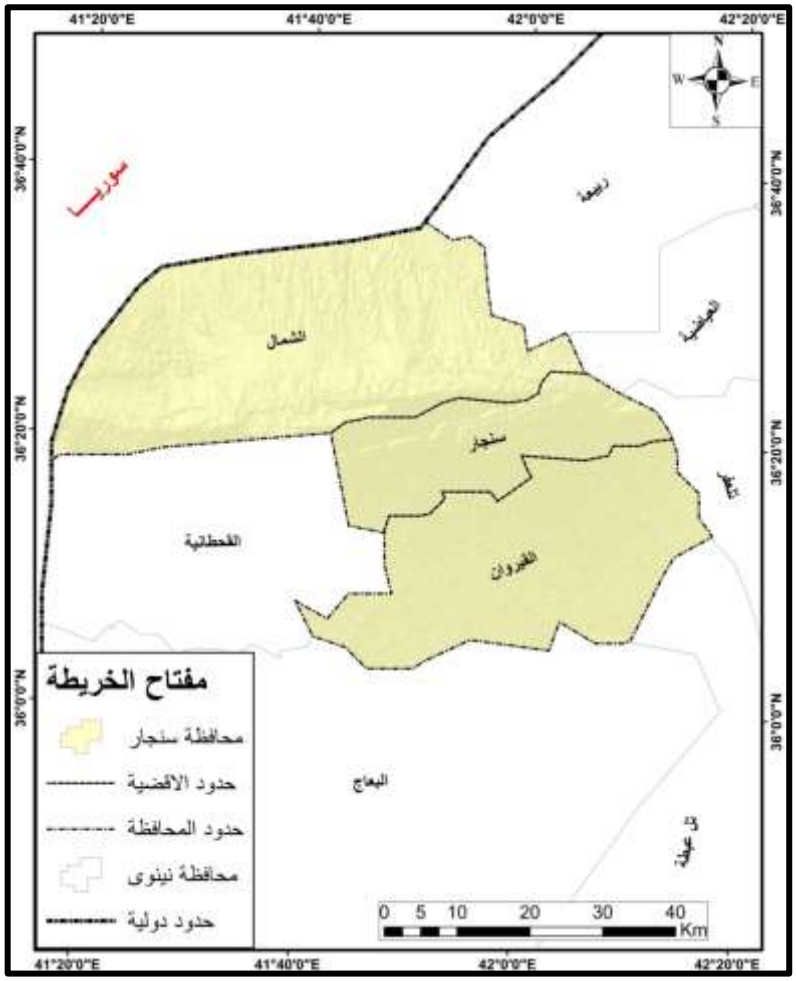

المصدر: بالاعتماد على خريطة محافظة نينوى الادارية بمقياس ١:٥٠٠٠٠٠, ومخرجات برنامج ARC GIS10.7.

لقد تم اقتراح سيناريو رابع من قبل السياسيين الفاعلين من العرب السنة في محافظة نينوى بإعطائها اللامركزية الفدرالية, والذي يقضي بإبقاء مناطق الاقليات في محافظة نينوى ضمن حدود نينوى الجغرافية عن طريق ادخال شكل سياسي جديد بتحويل محافظة نينوى الى اقليم فدرالي, وتحويل بعض الاقضية التي تقطنها الاقليات الى محافظات تابعة لإقليم نينوى, وهذا المشروع الذي يسعى العرب السنة لأنشائه خوفاً من استقلال الاقليات التي ستؤدي الى تعطيل وحدة محافظة نينوى مما يزيد تخوف العرب السنة من تحالف الكرد والشيعة والاقليات ومن ثم تقويض موقع العرب السنة, ويقضي هذا المشروع بأنشاء محافظة تلعفر وسنجار غرب نينوى ومحافظة ثالثة تتكون من سهل نينوى(تلكيف – الشيخان – الحمدانية – بعشيقة) شرق نينوى ومحافظة جنوب نينوى تضم بقية الاقضية, ينظر خريطة(٥), وقد اعد مجلس

محافظة نينوى عرضاً لمجلس النواب بهذا الخصوص عام ٢٠١٤, وكان محافظ نينوى اثيل النجيفي ابرز الداعمين لهذا المشروع, لكن دخول داعش الارهابي للمحافظة افشل هذا المشروع.[٢٨]

وفي عام ٢٠١٩ اعيد طرح تحويل محافظة نينوى الى اقليم كأحد الحلول لإنقاذ المحافظة من الفساد والارهاب حسب وجهة نظر القائمين على هذا المشروع الذين اطلقوا على انفسهم (اللجنة التحضرية لإقليم نينوى), والتي كشفت عن جمع نصف مليون اسم من اهالي نينوى قالت انهم يدعمون انشاء اقليم نينوى, وهذه اللجنة تتكون من مجموعة من المتطوعين المستقلين والتي عقدت اجتماعها في محافظة اربيل, والتي اعتمدت في عملها على الدستور العراقي المتمثل بالمواد(١١٧ – ١١٨ – ١١٩) من الدستور العراقي, وهي مواد تدعم انشاء الاقليم, فضلاً عن القانون رقم(١٣) لعام ٢٠٠٨ الخاص بالإجراءات التنفيذية لتشكيل الاقليم, وكشفت اللجنة عن تنفيذ اولى مراحل متطلبات انشاء الاقليم المتمثلة بالحصول على تأييد ٢% من سكان المحافظة, لكن مفوضية انتخابات نينوى رفضت الطلب لأنه لم يستوفي الشروط القانونية وفقاً للمادة الثانية من قانون انشاء الاقاليم التي تشير الى وجوب تقديم طلب من اعضاء مجلس المحافظة التي تنوي ان تصبح اقليم او من عشر الناخبين لذا تم رفض الطلب لهاتين الشرطين.[٢٩]

خريطة(٥)اقليم نينوى الفدرالي المقترح

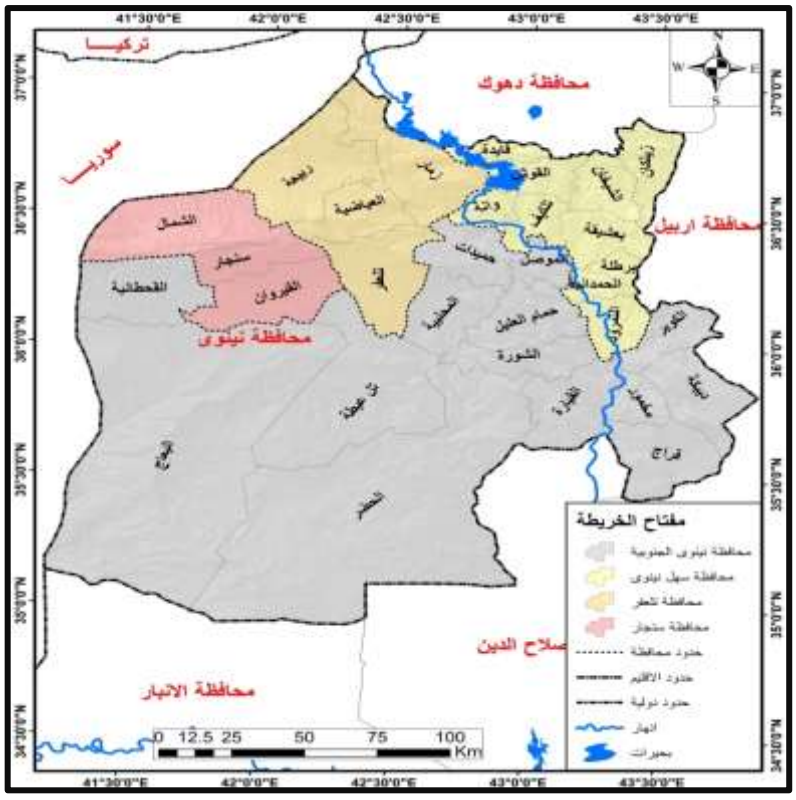

المصدر: بالاعتماد على خريطة محافظة نينوى الادارية بمقياس ١:٥٠٠٠٠٠, ومخرجات برنامج ARC GIS10.7.

ان انشاء اقليم نينوى الذي راجت فكرته في الساحة الجغرافية قبل دخول داعش الارهابي لنينوى ٢٠١٤ واحد من الأسباب الجيوسياسية التي ازمة الوضع بين بغداد وحكومة نينوى المحلية, وقد كان سبب من اسباب دخول داعش الارهابي للموصل, وان اعادة طرح المشروع مؤخراً ايضاً لاقى معارضة من الحكومة المركزية, ومن جهات داخلية تمثلت بمحافظة نينوى نوفل العاكوب واعضاء برلمان ينضوون في كتل برلمانية يترأسها زعماء في الحشد الشعبي, وهذا يعني ان معارضو المشروع البعض منهم من العرب السنة بذريعة انه خطوة نحو تقسيم العراق, وان الذين تبنوا المشروع يسكنون اربيل وليست نينوى وهم يمثلون انفسهم لا سكان نينوى.[٣٠] فضلاً عن ذلك لم يستبعدوا بأن تكون حكومة اقليم كردستان هي من تقف وراء انشاء مشروع محافظة نينوى للضغط على الحكومة الاتحادية وخلق رأي عام ناقم على الحكومة الاتحادية للحصول على مكاسب في المناطق المتنازع عليها, فضلاً عن تخوفهم من تكرار سيناريو ٢٠١٤ عندما طرحت الفكرة ومهدت لدخول داعش الارهابي وان الموصل في الوقت الحالي مدمرة وغير مهيئ لمثل هذه المشاريع, وحتى اذ جرى استفتاء على سكانها حول هذا الموضوع فلن يكتب له النجاح كونهم مشغولين بإعادة اعمار المحافظة.[٣١] وهذا يعني ان مشروع اقليم نينوى يؤيده السياسيون السنة الذين يختلفون بوجهات النظر مع الحكومة الاتحادية لأمور تتعلق بالتخصيصات المالية لمحافظة نينوى, اما معارضو هذا المشروع فهم السياسيون الموالين للأحزاب المسيطرة على مقاليد الحكم في بغداد وتملك اجنحة عسكرية, وتتخوف الحكومة الاتحادية من انشاء اقليم نينوى لأبعاد مستقبلية تتمثل بتخوفها من تمرد هذا الاقليم عليها وعلى وجه الخصوص بعد ان تكون لديه قوات عسكرية خاصة به, وتحكمه في موارد ومقدرات نينوى من تصدير النفط وغيرها على نحو اقليم كردستان العراق الامر الذي يؤدي الى صراع بين المركز وهذا الاقليم.

- الاستنتاجات

١- ان مشاريع تقسيم محافظة نينوى تواجهها معوقات نجاح وعلى وجه الخصوص المحافظات الثلاثة, حيث لم تعد ترغب الاقليات بأنشاء محافظة سهل نينوى بسبب سيطرة الشبك عسكرياً على هذه المحافظة والحزب الديمقراطي سياسياً(رؤوسا الوحدات الادارية) والتي تعاني من تردي الواقع الخدمي فيها طيلة فترة حكم هذا الحزب من بعد عام ٢٠٠٣, وستكون مستقبلاً نقطة صراع جيوبولتيكي بين المركز والاقليم.

٢- وكذلك الحال بالنسبة لمحافظة تلعفر فالمكون العربي مازال لم يعود الى القضاء والاكراد في زمار غير راغبين بهذا المشروع كونه يؤدي الى قطع امتداد سنجار جغرافياً بالإقليم ويرغبون ببقاء هذه المناطق متنازع عليها, فضلاً عن ذلك هناك اطراف اقليمية وراء هذا المشروع منها تركيا التي ترغب بتحويل تلعفر الى محافظة تركمانية موالية لها, وايران ترغب بتحويلها شيعية موالية لها, وهذا المشروع ايضاً سيتحول مستقبلاً لنقطة صراع اقليمي.

٣- اما بالنسبة لسنجار التي تتكون ديموغرافياً من العرب والكرد فتحويلها الى محافظة ما بين التأييد والرفض حيث يرفض هذا المشروع العرب السنة لكون العرب لم يسمح لهم بالعودة الى الان, اما اليزيدية فهم قسمين ما بين مؤيد للحكومة الاتحادية ورافض لهيمنة الاقليم والثاني عكس, وهذا يعني ان مستقبلاً ستعاني المحافظة من اقتتال داخلي وعلى وجه الخصوص هناك جهات داخل القضاء تعد وجود حزب العمال الكردستاني مصدر قوة لها علماً ان هذا الحزب محارب دولياً لذا من الصعوبة ان يرى هذا المشروع النور.

٤- ان مشروع تقسيم محافظة نينوى الى محافظات له عدة ابعاد جيوسياسية سلبية وقد تكون البداية لتقسيم مشروع العراق, لذا يعد مشروع الاقليم افضل من المحافظة حيث نجحت العديد من الدول التي تتكون من فدراليات في ادارة شؤونها, وبتحويل نينوى الى اقليم سيمنحها للامركزية كبيرة في مجال الاستثمار والمشاريع مع منح الاقليات محافظات خاصة بهم لكنها ترتبط بهذا الاقليم الذي يرتبط بدوره بالحكومة الاتحادية, فضلاً عن قوات عسكرية خاصة بهم, ان مشروع الاقليم بتنوعه الاثنوغرافي افضل من محافظات تهيمن عليها واحدة فهذه الاثنوغرافيات داخل الاقليم من غير الممكن ان تنقلب يوماً جميعها على الحكومة الاتحادية, بينما المحافظات وارد تمردها على الحكومة الاتحادية على نحو ما حدث في محافظة كركوك قبل فرض القانون عندما تمرد محافظها برفضة لتطبيق قرار الحكومة الاتحادية الامر الذي استوجب قيام عمليات فرض القانون عام ٢٠١٧.

- التوصيات

١- العمل على ايقاف النفوذ الاقليمي في محافظة نينوى سواء كان بشكل مباشر كالوجود التركي او الغير مباشر من خلال الحلفاء والفواعل كحلفاء ايران, وكذلك الحال بالنسبة للكيان الصهيوني الذي يسعى لدخول محافظة نينوى من خلال حلفائه الكرد وعلى وجه الخصوص مناطق سهل نينوى والمدينة القديمة في الموصل.

٢- العمل على حل مشكلة ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها بعد اجراء التعداد السكاني لأجراء التطبيع والاحصاء ثم الاستفتاء, ويجب عدم اجراء استفتاء في بعض المناطق التي لايشكل فيها الكرد الا نسبة ضئيلة كقضاء الحمدانية وقضاء ربيعة.

٣- ابعاد نفوذ الاحزاب السياسية التي تملك اذرع مسلحة نظراً لخشية السكان منها, وعدم اخذ الحرية الكافية في التعبير عن آرائهم وفق ما كفلة الدستور العراقي كمناطق سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني وبعض الاحزاب السياسية في بغداد, وفرض السيطرة العسكرية على جميع اجزاء المحافظة ومسك الملف الامني فيها من قبل الجيش العراقي وشرطة الحدود وجهاز مكافحة الارهاب, وعلى وجه الخصوص في المناطق المتنازع عليها.

٤- العمل على رفض مشاريع انشاء محافظات مستقلة عن محافظة نينوى على أسس اثنوغرافية كونها البداية الحقيقية لتقسيم العراق, واستبدال هذه المشاريع بمشروع اقليم نينوى الذي يتكون من خليط اثنوغرافي قومي وديني دون تغيير حدودها الحالية.

المصادر

1. Qasim Abd Ali Atheeb, Changing the Geographical Map of the Religious Components in Iraq (Jews - Sabean Mandaeans - Christ - Yazidis) A study in political geography, Maysan Journal of Academic Studies, Issue (32), 2017, p. 190.
2. Mardin Ishaq, Other Minorities in Iraq Are Still Threatened, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2017, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2-8-2022, pg. 3-4, available at https://www.bayancenter.org
3. Anmar Abdul-Jabbar Jasim, Terrorism and the Role of Christian Worship in Iraq, Journal of the College of Basic Education, Al-Qadisiyah University, Issue (57), 2009, pp. 345-346.
4. Republic of Iraq, General Secretariat of the Council of Ministers, Creating an Administrative Unit in the Nineveh Plain, 09/07/2012, available at https://www.cabinet.iq
5. Duaa Sweidan, The Post-Mosul Race: Partition Maps Are Present!, 12/28/2016, available at the link https://al-akhbar.com
6. Suhail Qasha, Nineveh Plain and the Future of Christians in Iraq, 1st Edition, Abaad Publishing House, Beirut, 2018, pp. 167-168.
7. Shimon Khamo, Creating a Governorate in the Nineveh Plains, published article, Independent Press Agency, Iraq, 2-3-2013, available at https://mustaqila.com
8. Abdel Aziz Al-Jarba, Sectarian Conflict in the Nineveh Plain, published article, Regional Forum for Facilitators - United States Institute of Peace, Beirut, 2017, p. 20.
9. Nancy Ezzeddine & Alba Di Pietrantonio Pellise, Trapped in a vicious cycle Factors of instability in the Nineveh Plains, CRU Report Policy Brief, clingendael netherlands institute of international relations, 2021, P3.
10. Louay Francis, Nineveh Plain Governorate Project... Between Al-Aidiyya or Independence, published article, Ishtar TV Channel, Iraq, 9-21-2016, available at https://www.ishtartv.com

11. Yusuf Qelian, Nineveh Plains and the Future of Minorities in Iraq, published article, The Washington Institute for Near East Policy, United States of America, February 7, 2017, available at https://www.washingtoninstitute.org

12. Dylan O'Driscoll, Governing Nineveh After the Islamic State: A Solution for All Components, MERI Policy Paper. vol. 3. no. 2. 2016.P ٥ - ٦ .

13. Munir Awad Nemer, Analysis of the Geostrategic Importance of Nineveh Governorate after 2003, Master Thesis (unpublished), College of Education, Al-Mustansiriya University, 2022, p. 167.

14. Republic of Iraq, General Secretariat of the Council of Ministers, Draft Law for the Creation of Tal Afar Governorate in the Republic of Iraq, 1/26/2014, available at https://www.cabinet.iq

15. Ihsan Faisal, Tal Afar and the decision to convert it into a governorate between politics and law, published article, Turkpress website, April 10, 2023, available at https://www.turkpress.co

16. "Tal Afar Governorate"... a time bomb that raises Sunni concerns, , published article, Shafaq News Agency, October 26, 2020, available at https://shafaq.com/

17. Munir Awwad Nemer, previous source, p. 167.

18. Mustafa Saadoun, Iranian-Turkish conflict over Tal Afar Turkmani, November 2016, published article, available at https://www.al-monitor

19. Munir Awwad Nemer, previous source, p. 167.

20. Paola Garcia, Stuck: The Impact of the Security and Political Division on the Protection of Civilians in Sinjar, a report issued by the Center for Civilians in Conflict (CIVIC), German Foreign Ministry, 2020, p. 15.

21. Saad Salloum, Returning to Sinjar, Challenges, Opportunities, and Dimensions of Conflict, a report issued by the International Organization for Migration in Iraq 2020, p. 25.

22. Christine van den Toorn, series of reports and articles by IRIS staff and researchers on post ISIS Iraq and the Kurdistan Region, Institute of Regional and International Studies (IRIS), The American University of Iraq, Sulaimani, 2017, p2-7.

23. Khairy Ali Ibrahim, director of the Sinjar branch of the Yazidi Organization for Documentation, personal interview with a previous source.

24. Sheikh Jarallah Muhammad Al-Jarallah, Sheikh of the Bimtiut clans in Nineveh Governorate, a personal interview conducted in Nineveh Governorate - Nineveh City - Al-Dubbat neighborhood, on 7/20/2023, 9:00 AM.

25. Saad Salloum, previous source, p. 25.

26. Fawzi Hussein Suleiman and Farid Karim Ali, administrative decentralization in Iraq, its money and what it has (comparative study, Al-Rafidain Journal for Law, Volume 15, Issue 55, Year 17, 2012, p. 297.
27. Muhammad Mohsen Sayed, Centralization and Decentralization in Iraq and its Future Prospects, Plan and Development Journal, Volume 16, Number 2, University of Baghdad, Urban and Regional Planning Center for Postgraduate Studies, 2011, p 99.
28. Saad Salloum, previous source, p. 25.
29. Fadel Al-Nashmi, a conference in Erbil to establish the "Nineveh Region", February 11, 2019, published article, Asharq Al-Awsat newspaper, available at https://aawsat.com
30. Bunyan Al-Jarba, Nineveh and Basra regions.. Threat or consolidation of federalism?, published article, on 2/10/2019, Patriotic Union of Kurdistan, Iraq, available at https://www.pukmedia.com/
31. Muhammed Reda Abbas, From Memory of History: Federalism - Nineveh Region - Without the Governor's Knowledge!, Article published, on 2/18/2023, Al-Hiwar Al-Motaddin, Issue 7526, available at https://www.ahewar.org